فيما عزا مسؤولون ضعف الاستثمار لغياب التشريعات

البلديات تمنح المحافظين صلاحية تخصيص الأراضي للمستثمرين

□ كربلاء – النجف/ متابعة المدى الاقتصادي – وكالات

أعلن وزير البلديات والأشغال العامة عادل مهودر عن تخويل كامل صلاحياته في تخصيص أراض للمشاريع الاستثمارية إلى المحافظين منَ أجل إنهاء جزء من حالات الارتباك التي يسببها تداخل الصلاحيات.

وقال مهودر بحسب وكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) على هامش زيارته إلى مبنى محافظة النجف ولقائه مع المحافظ عدنان الزرفي: "إن مسألة تدخل الوزارة بتخصيص أراض للمستثمرين حلت نهائيا من خلال نقل الصلاحيات إلى المحافظين كافة".

وأضاف مهودر: "أن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٦ والخاص ببيع وإيجار أراضي الدولة يخول الوزير حصريا بتخصيص الأراضي مبينا أعطينا هذه الصلاحية للمحافظين ليكونوا اصحاب الصلاحية في تخصيص الأراضي بالنسبة للاستثمار".

وتابع : الزيارة تأتي للتواصل مع الحكومات المحلية فهي مهمة جدا ومن شأنها أن تعطي صورة واضحة لكلا الطرفين وخاصة فيما يتعلق بالصلاحيات سواء وزارة البلديات أو الحكومة المحلية في النجف".

وبين إن "هناك نوعاً من الارتباك في العمل ونوع من التداخل في الصلاحيات على مستوى الاستثمار و تخصيص الأراضي والخطط التنموية بين الوزارة والحكومات المحلية".

ولفت إلى أنه سنطلع ميدانيا على المشاريع المنفذة من قبل الوزارة في المحافظة، ومن خلال هذا الاطلاع الميداني يمكننا معرفة أسباب تلكؤ بعض المشاريع وكذلك يمكننا وضع علاجات وحلول لهذه الأسباب".

وكشف مهودر عن اتفاق تم بين الوزارة وحكومة النجف على تخصيص مبلغ من ٤٠٠ – ٥٠٠ مليار دينار عراقي لتنفيذ مشروع كبير لمياه الصرف الصحي، "بما يخدم كل أحياء المدينة مع خطوط ناقلة ووحدات معالجة" على حد تعبير الوزير.

وأكد على "أن الوزارة تستعد بعد يومين للتوقيع على عقد مع شركة لتنفيذ مشروع ماء النجف الذي سينشئ في مدينة الكوفة بطاقة تصميمية تصل إلى ١٦ الف متر مكعب وسوف نقوم بتغذية كل مدينة النجف ومحيطها".

وحول تنفيذ مشاريع النجف عاصمة الثقافة الإسلامية ٢٠١٢، قال مهودر: "سنطلع ميدانيا على كل المشاريع المقامة بالمحافظة وسنذلل جميع العقبات التي تواجهها لتتماشى مع توجه المحافظة في ان تكون عاصمة للثقافة".

وأضاف وزير البلديات: "أن واقع الحال تناسبه هذه البدلة وهي تتلاءم مع الظرف الحالي للبلاد وهي رسالة إلى كل مديري دوائر الوزارة في المحافظات بان يرتدوا بدلة العمل من الثامنة صباحا وحتى الثالثة ظهرا".

من جهته قال محافظ النجف عدنان الزرفي: "إن المشاكل التي طرحت على الوزير وجدت معالجة سريعة من قبله، مبينا أن زيارته للمحافظة موفقة جدا وهو متفهم لمشاكلنا ومتفهم للظروف التي تمر بها المحافظة".

ولفت إلى أن الوزير أوعز للمديرين العامين بتذليل الصعوبات وإصدار توجيهات واضحة وصريحة خاصة ما يتعلق بموضوع الاستثمار وإشكالاته التي حصلت في تخصيص الأراضي أو في استملاكها للمشاريع السكنية".

في غضون ذلك عزا مسؤولون كربلائيون قلة نمو الاستثمار في العراق لعدم منح صلاحيات تشريعية للمحافظات، إضافة إلى انعدام البنى التحتية، فيما اعتبر أكاديميون أن استشراء الفساد المالي والإداري في العراق من ابرز المشاكل التي يواجهها قطاع الاستثمار فيه.

وقال محافظ كربلاء آمال الدين الهر لـ "السومرية نيوز"، أن الجدل القائم بين مؤسسات الدولة حول تخصيص أراض لمشاريع الأعمار وانعدام البنى التحتية من ابرز المشاكل التي أدت إلى عزوف المستثمرين عن الأسواق العراقية"، مشيرا إلى أن "عدم منح صلاحيات تشريعية للمحافظات يمثل عائقا مهما أمام الاستثمار في البلاد".

من جانبه أكد المكلف بتصريف أعمال هيئة الاستثمار في كربلاء طائف علي عبد الحسين لـ"السومرية نيوز"، أن "تجاذب الصلاحيات بين الحكومات المحلية وهيئات الاستثمار والوزارات، من العوائق التي قللت من فرص نمو قطاع الاستثمار في العراق عموما وفي كربلاء على وجه الخصوص"، داعيا الأطراف المعنية بمجال الاستثمار "إلى تنسيق الجهود لجذب المستثمرين ومنحهم كافة التسهيلات".

وكشف عبد الحسين عن "الانتهاء من إعداد ٢٠ عقدا لفرص استثمارية بكربلاء تنتظر التوقيع النهائي"، معربا عن أمله أن "تشهد الفترة المقبلة تطورا ملموسا في مجال الاستثمار بعد شعور جميع الإطراف بأهمية تطوير هذا القطاع".

من ناحيته قال مدير مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية خالد العرداوي: إن العراق تردد اسمه كثيرا خلال السنوات الماضية في مجالات انتشار الفساد المالي والإداري مبينا أن أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الأجانب لن يكونوا متحمسين للاستثمار في العراق، في الوقت الذي يتصدر فيه هذا البلد قائمة الفساد في العالم.

وطالب العرداوي بوضع خطة تكافح الفساد داخليا، وتحسن صورة العراق في الأوساط الخارجية مشيرا إلى أن "هذه الخطة ستسهم بكسب ثقة المستثمرين الأجانب، وتشجعهم باستثمار أموالهم في العراق".

بدوره دعا الأكاديمي عدنان الشروفي بمنح مجالس المحافظات صلاحيات لتشريع قوانين تسهل عملية الاستثمار في العراق مشيرا إلى أن اغلب المستثمرين لم يتمكنوا من استحصال الموافقات الخاصة بتخصيص الأراضي الاستثمارية، بعد أن غرقوا في دوامة روتين الدوائر الحكومية".

من جهته أكد المستثمر حسن الاسدي لـ"السومرية نيوز" : أن أصحاب رؤوس الأموال غير مستعدين للمجازفة بأموالهم في بلد يعاني من انتشار الفساد وتراجع في الأمن لافتا إلى أن لعراق بحاجة إلى جملة من الممارسات لدفع المستثمرين الأجانب لاستثمار في البلاد".

وكانت تقارير دولية صدرت في السنوات الماضية اعتبرت العراق في مقدمة الدول في مجال الفساد المالي والإداري، حيث كثر الحديث داخليا وخارجيا حول تورط مسؤولين من مختلف المستويات بإدارة عمليات فساد مختلفة، الأمر الذي دفع البرلمان للإعلان، الشهر الماضي، عن عزمه فتح ملفات الفساد الخاصة بكبار المسؤولين في الدولة، كاشفا عن "خطة إستراتيجية" أعدت بهذا الصدد تهدف لفتح ملفات الفساد الضخمة ومحاسبة المتورطين فيها بغض النظر عن مواقعهم الرسمية.

يذكر أن العراق يحاول منذ سنوات جذب رؤوس الأموال الأجنبية لتطوير قطاع الاستثمار في مجالات عديدة منها الصناعة والإسكان واستخراج النفط والغاز، وتعزو الحكومة العراقية الرغبة في تطوير الاستثمار إلى حاجة العراق إلى الأموال اللازمة لتطوير البلد، ولتخفيف العبء عن كاهل الدولة والتقليل من التزاماتها إزاء الحاجة المتزايدة للأعمار والتطوير .

مسؤول نفطي: ٧ مليارات دولار عوائد صادرات النفط الشهر الماضي

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

أعلن المدير العام لشركة تسويق البترول العراقية سومو فلاح العامري أن العراق تمكن من تحقيق عوائد مالية تجاوزت ٧ مليارات دولار من مبيعات البترول الخام خلال شهر آذار الماضي.

وقال العامري : إن العراق تمكن خلال الشهر الماضي من تصدير أكثر من ٦٨ مليون برميل بمعدل تصدير يومي بلغ اثنين مليون ومئتي ألف برميل في اليوم بسعر ١٠٦,٥ دولار للبرميل الواحد، وحققت إيرادات مالية بلغت ٧ مليارات و١٠٠ مليون دولار".

وأضاف: "أن صادرات البترول الخام توزعت بواقع ١,٦٨٧ مليون برميل من حقول البصرة على الخليج، و٤٦٢ ألف برميل من حقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي و١٠ آلاف برميل إلى الأردن عبر الشاحنات".

وكان إجمالي صادرات البترول الخام العراقية لشهر فبراير الماضي بلغت ٦١ مليون برميل، وحققت إيرادات مالية بلغت ٦ مليارات و٦٤ ألف دولار.

في غضون ذلك كشف مدير مكتب غاز الانبار محمد خليل إبراهيم عن أن وزارة الإعمار والإسكان بدأت بإنشاء خزانات كروية في مدينة الرمادي من اجل خزن الغاز وتفادي نقصه بكلفة ٢٥٠ مليون دولار، مبيناً أن المشروع سيؤدي إلى الاستغناء النهائي عن نقل الغاز من مصفى الدورة في بغداد.

وقال إبراهيم لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن محافظة الانبار باشرت بإنشاء ثلاثة خزانات كروية لحفظ الغاز بكلفة ٢٥٠ مليون دولار مبيناً أن الخزانات ستوفر مادة الغاز للانبار من أجل تفادي نقصها.

وأضاف إبراهيم أن لمشروع سيتم ربطه بأنبوب بمسافة ١٢٠ كم من منطقة الخزانات في الرمادي إلى أبو غريب والإيصال مع عقدة الخطوط والأنابيب النفطية هناك التابعة لوزارة النفط".

وتابع: إن سعة هذه الخزانات ستبلغ ٣٠٠٠ متر مكعب، وسوف يوفر هذا المشروع فرص عمل كثيرة للشباب وان المخزون الذي سيكون في الخزانات سيكون كافياً لمدة شهر من حاجة المحافظة"، على حد قوله.

وبين: إن مشروع إنشاء الخزانات سيتم تنفيذه من قبل شركة (الفاو) وهي إحدى شركات وزارة الإعمار والإسكان لافتاً إلى أن المشروع سيوفر مادة الغاز السائل للمحطات الغازية في المحافظة.ونوه إلى أن تنفيذ هذا المشروع جاء للاستعاضة عن النقل اليومي من مصفى الدورة في بغداد إلى المعامل المحلية في المحافظة مبيناً أن الخزانات الثلاثة تعد من المشاريع المهمة والحيوية والإستراتيجية في الأنبار.في حين أكد ممثل شركة "الفاو" طلعت شكري على أن الشركة بدأت بتنفيذ قواعد الخزانات الكروية في منطقة الطاش غرب الرمادي مبيناً تم تنفيذ الركائز والكتل الكونكريتية وستكون مدة إنشاء المشروع سنة واحدة".

برلماني: مطالبة بوقف استيراد المنتجات الغذائية من جنوب شرق آسيا

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

برزت في الشارع العراقي مطالب بوقف استيراد المنتجات الغذائية من جنوب شرق آسيا بعد أنباء أفادت بانتشار إشعاعات نووية بسبب انصهار احد المفاعلات في اليابان التي ضربها زلزال مدمر بقوة ٨,٩ درجات على مقياس "ريختر" الشهر الماضي.

وصنف الزلزال الذي ضرب اليابان خامسا من حيث القوة في العالم منذ عام ١٩٠٠، والسابع في التاريخ، فيما يقول خبراء إن من اخطر الملوثات المحتملة عنصر السيزيوم المشع ١٣٧ وعنصر اليود المشع ١٣١ وكلاهما يسببان السرطان.

وقال النائب عن الائتلاف الوطني جواد الحسناوي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز):"نطالب وزارة التجارة العراقية بوقف الاستيراد الفوري للمواد الغذائية من منطقة جنوب شرق آسيا خوفا من تعرضها لإشعاعات نووية جراء انفجار احد المفاعلات النووية في اليابان".

وتواجه كميات من المياه الأرضية والجوفية ومياه البحار المحيطة بمحطة نووية يابانية دمرها زلزال "مستويات كبيرة" من التلوث الإشعاعي المتسرب من المحطة وهو تطور يبعث على القلق وينذر بتصاعد احتمالات الأخطار الصحية في المنطقة.وأضاف الحسناوي أن التلوث النووي ربما أصاب المواد الغذائية نتيجة انتشاره عبر الهواء"، معتبرا أن "منع استيراد المواد الغذائية من تلك الأماكن هو إجراء احترازي لأجل حماية صحة المواطن العراقي".

خبير: لا وجود لعملية التنمية على المستوى الميداني

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

أكد اقتصاديون أن زيادة قيمة البنية الرأسمالية الوطنية أمر غير ممكن التحقيق بمعطيات المشهد الاقتصادي الراهن في العراق.

وحذر البنك المركزي العراقي من انخفاض حصة الفرد من البنية الرأسمالية للعراق، التي يعرفها علم الاقتصاد الحديث "على انها قيمة ما يمتلك بلد من البلدان من بنى تحتية ومرافق انتاجية منتجة، كما وان مقدار حصة المواطن من تلك القيمة هو احد المعايير الأساسية لقياس رفاهية البلاد ومواطنيها على حد سواء".

واكد مستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح ان قيمة حصة المواطن العراقي من البنية الرأسمالية الوطنية قد انخفضت الى مادون ١٨ ٪ مقارنة بما كانت عليه العام ١٩٧٩ ما يعني ان البلاد باتت في حالة خراب شبه كامل وانه لاوجود فاعل لعملية التنمية على المستوى الميداني".

ودعا مستشار البنك المركزي في هذا السياق الجهات القائمة على خطة التنمية الوطنية للاعوام ٢٠١٠.٢٠١٤ الى "اخذ تحذيرات البنك المركزي سالفة الذكر على محمل الجدية الكاملة والسعي الحثيث الى تحقيق اهداف الخطة في مواعيدها المحددة للوصول الى الغاية النهائية المخطط لها وهي رفع معدل التنمية في العراق الى مستوى ٩,٥٪ لاسيما مع وجود تخصيصات مالية لخطة التنمية تتجاوز ١٨٠ مليار دولار امريكي".

من جانبهم اكد اقتصاديون عراقيون ان تحقيق اهداف خطة التنمية الوطنية بحلول نهاية العام ٢٠١٤ وفر زيادة قيمة البنية الرأسمالية الوطنية "هو أمر غير ممكن التحقيق بمعطيات المشهد الاقتصادي الراهن في العراق"

واشار ضرغام محمد رئيس مركز الإعلام الاقتصادي وهي مؤسسة غير حكومية إلى "انه في ظل الحقائق القائلة بانعدام الدعم للقطاع الخاص للنهوض بدوره والضعف الواضح لكفاءة الجهاز المصرفي واستمرار نفاذ التشريعات التي لا تصب في صالح الاستثمار فسيكون من الصعب جدا ان لم يكن مستحيلا تحقيق الاهداف التنموية خلال ٥ أعوام، إذ سيحتاج الأمر إلى ما لا يقل عن ١٥ عاما".

الزراعة: منح قروض بكلفة ١٨ مليار دينار

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

كشفت وزارة الزراعة عن موافقتها على "٧٦٤" معاملة إقراض مالية خاصة بالمشاريع الزراعية، لافتة إلى أن إجمالي المبالغ تجاوز الـ١٨ مليار دينار عراقي.

وقال المتحدث باسم الوزارة كريم التميمي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، "إن وزارته صادقت على ٧٦٤ معاملة خاصة بإقراض مبالغ مالية لقاء تنفيذ مشاريع زراعية متنوعة".

وأوضح التميمي "أن المبالغ المالية الخاصة بالمعاملات المقدمة تجاوزت الـ١٨ مليار دينار عراقي لافتا إلى أن المشاريع الزراعية توزعت على شتى المحافظات العراقية".

وكانت وزارة الزراعة كشفت عن البدء بترويج المعاملات الخاصة بالقروض المالية للمهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين في جميع المحافظات العراقية، على أن تخصص لإنشاء مشاريع زراعية متنوعة وعيادات بيطرية، وهي ضمن المبالغ المخصصة للمبادرة الزراعية.

وأعلنت لجنة المبادرة الزراعية العليا المرتبطة بمجلس الوزراء العراقي، عن وضعها خطة تتضمن تنفيذ مشاريع زراعية عديدة ضمن موازنة عام ٢٠١١ للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية.

وكانت الحكومة العراقية قد أطلقت مبادرة شاملة للنهوض بالواقع الزراعي بالبلاد في تموز/ يوليو ٢٠٠٧، تحدد سقفا زمنيا قدره بعشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية.

وتشمل المبادرة، من بين أمور أخرى، دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية، واستصلاح الأراضي، وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الإستراتيجية بأسعار السوق، ومراقبة الأمراض الحيوانية والزراعية، وتقديم المعونات المالية للفلاحين والمزارعين.

ويرى مختصون اقتصاديون وجود ضرورة لإقرار مجلس النواب قانون المجلس الوطني للمياه الذي قدمته وزارة الموارد المائية إلى الدورة السابقة لمجلس النواب بهدف معالجة أزمة الجفاف التي تعاني منها البلاد.

ويعاني العراق من موجة جفاف نتيجة شحة الأمطار، إضافة إلى قلة منسوب مياه الأنهر التي تدخل الأراضي العراقية ولاسيما دجلة والفرات، إذ يحمل العراق تركيا وسوريا وإيران مسؤولية نقص مناسيبه من المياه نتيجة لإقامتهم مشاريع وسدود على النهرين.

نبض السوق

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	١٠٠٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٢٥٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	١٠٠٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٢٥٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٥٠٠	باميا	٣٠٠٠
نارنج	١٢٥٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٤,٠٠٠
لحم	١ كغم	١٥,٠٠٠
سمك	١ كغم	٧,٥٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٠٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٤,٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٢٥٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٥,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	٢,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١,٥٠٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠